لبرلين . وطالب الاثنان ، كيتنج وجافيتس ، الرئيس كيندي باعادة تأكيد الوعود الاميركية بتأييد اسرائيل . وقد أيدهم في ذلك اعضاء آخرون في مجلس الشيوخ مثل باستور ، من رود ايلند ، وكيس ، من نيوجيرسي ، وجروينج ، من الاسكا ، والذي زار الشرق الاوسط في ١٩٦٢ وهاجم عبدالناصر كثيرا . واشترك في النقاش ايضا اعضاء آخرون في مجلس الشيوخ من امثال سكوت وموريس وهمفري ، فقد اعربوا عن اهتمامهم بحشد الاسلحة في الشرق الاوسط ولكنهم حاولوا الدفاع عن سياسة الادارة في حفظ نوع من الحياد السطحي على الاقل . وطالب همفري الذي كان يعبر عن وجهة نظر الادارة بوقف بيع المزيد من الاسلحة الى المنطقة ، وحث على قيام تعاون بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، كما شجع الامم المتحدة على تقديم مبادرة سلمية مقبولة . ولاثبات ادعاءات الحكومة بعدم الانحياز وصف همفري عبدالناصر بأنه زعيم « متفان وكفؤ وذكي »(٤٨). وتميزت هذه الفترة بمحاولة ادارة كيندي تحسين علاقتها بعبدالناصر الذي ظهر كزعيم يقود العالم العربي ويبني حكما مستقرا . ورغم ذلك ، واصلت ادارة كيندي ، في الوقت نفسه ، تزويد اسرائيل بالاسلحة ولم تتوان على الاطلاق في تأييد حق اسرائيل في البقاء . ولكن رغم هذا الالتزام الرسمي الواضح في تأييد اسرائيل ، اعتبر بعض النواب الصهيونيين المتحمسين محاولة تحسين العلاقات مع عبدالناصر وغيره من الزعماء العرب تهديدا لاسرائيل . وهذا هو السبب الذي دفع جافيتس وغيره لانتقاد سياسة كيندي في الشرق الاوسط بشدة .

وبازدياد التوتر في الشرق الاوسط خلال العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦ دعا الكونجرس من جديد الى تخفيض المساعدات للدول العربية وزيادة الاسلحة لاسرائيل ، واقر اعضاء الكونجرس بأنه يجب وضع شروط معينة لعبدالناصر قبل تسلمه أية مساعدة اميركية ، ومن هذه الشروط : (١) عدم وجود اسلحة نووية في مصر ، والسماح للولايات المتحدة بالتفتيش للتأكد من عدم حدوث اية انتهاكات لذلك . (٢) وقف انتاج الصواريخ والسماح للولايات المتحدة بالتفتيش . (٣) تجميد عدد الجيش المصري(٤٩). ومن الواضح ان هذه الشروط تعتبر انتقاصا من سيادة ج. ع. م. ، الامر الذي دفع عبدالناصر الى رفضها . والجدير بالملاحظة في هذا المجال هو انه في الوقت الذي طرحت فيه هذه الشروط كان الاسرائيليون يبنون مفاعلهم الذري في ديمونه ورفضوا الاشتراك في التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . ولم يحدث ان طالب اي نائب بتطبيق مثل هذه الشروط او القيام بالاشراف على النشاطات الاسرائيلية في هذا الصدد . ففي مجلس النواب دعا روزفلت الى زيادة بيع الاسلحة لاسرائيل بأسعار مخفضة ، وأيده في ذلك فاربشتين وغيره.وفي ١٩٦٦ قامت الولايات المتحدة ببيع اسرائيل دبابات من طراز باتون ومقاتلات نفاثة بشروط بيع مخففة . وقد ادت هذه الصفقة الى زيادة التوتر في العلاقات المهتزة بين الولايات المتحدة و ج. ع. م. وكانت هذه الصفقة قد عقدت في فبراير ١٩٦٦ ، وقد قدم تقرير الى لجنتي التسلح والاعتمادات عن الصفقة ، ولكن ليس الى لجنة العلاقات الخارجية . وقد بررت وزارة الدفاع هذه الحيلة بأن الصفقة عقدت للكسب المادي لذلك لم تشمل اية مساعدات خارجية(٥٠). وعلى اي حال يظهر بأن هذا التكتيك قد اتبع لتجنب أية اسئلة محرجة يمكن ان يوجهها اعضاء لجنة الشؤون الخارجية ، وخاصة فولبرايت ، وبدرجة اقل، جور ، اللذين كانا ينتقدان التورط الاميركي في حشد الاسلحة المستمر في الشرق الاوسط ، وكذلك فان البحث في أية صفقة أسلحة يمكن ان يثير موضوع التورط الاميركي في فيتنام ، وهو موضوع كانت وزارة الدفاع تحاول دائما تجنب بحثه قدر الامكان . وبعد عقد صفقة الاسلحة الاميركية ــ الاسرائيلية في ١٩٦٦ ، طلبت اسرائيل مزيدا من الاسلحة بحجة اعادة توازن القوى الذي كان الزعماء الاسرائيليون يعتقدون انه مال لصالح مصر نتيجة لتزودها بالاسلحة السوفياتية.